

منظومة الزكاة وحلول الإدارة الرقمية - نموذج مقترح

د. محمد أحمد الجيزاوي

كلية إدارة الأعمال جامعة الملك فيصل

المملكة العربية السعودية

mgezawi@yahoo.com

الملخص

تهدف هذا الدراسة إلى توظيف تقنيات التحولات الرقمية وما قدمته من حلول في الإدارة الرقمية لخدمة فريضة الزكاة والتي تمثل الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، لتحقيق أهدافها التي فرضت من أجلها، ولعل من أهمها تقديم العون لكل مسلم على أداء فريضة الزكاة وتسهيلها عليه لتطهير ماله من حقوق الناس فيه، ورفع كفاءة المؤسسات العاملة في الزكاة في المساهمة في قضاء حوائج الناس والتخفيف عنهم وتعزيز المودة والمحبة بين شرائح المجتمع المختلفة، وأخيراً دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد الإسلامية.

وقد أظهرت الدراسة أن هناك أمكانات هائلة في الإدارة الرقمية يمكن توظيفها لضبط العديد من الأمور في منظومة الزكاة على مستوى الأفراد والدولة، فعلى مستوى الأفراد فإنها تمكن مقدمي الزكاة ومستحقيها من الوصول السهل إليها في أي وقت (٧/٢٤) ومن أي مكان. وتيسر لمقدمي الزكاة كيفية تحديد الأنصبة والقيم المستحقة والتسديد الميسر، وأليه تتبع أمواله، وأوجه إنفاقها، والاطلاع على التقارير الخاصة بها تحقيقاً للشفافية والافصاح، كما تيسر على المستحقين معرفة أنصبتهم دون جرح مشاعرهم وتحديد أقرب الأماكن المتاحة لهم لاستلامها منهم، كما تمكن المتعفين أن لا يظهروا إلا عند فحص أوراقهم فقط وأنزال مستحقاتهم في حساباتهم البنكية مباشرة بعد أعدادها لهم عند التأكد من استحقاقهم للزكاة. وعلى مستوى الدولة تقدم المزيد من الرقابة على المؤسسات العاملة في الزكاة من خلال تدقيق أوراقها واعتمادها قبل ادخالها للمنظومة، والاطلاع على التقارير المالية التي تدقق مصادر الدخل وأوجه إنفاقه. كما تمكن الدولة إذا ما كانت تعتمد الزكاة في نظامها المالي والإداري الحكومي أن تحصل على الاعتمادات بالتسديد للشركات وبراءات الذمة المالية، كما تتيح لها تتبع أموال الزكاة الداخلة لها والخارجة منها والتحقق من المصادر وأوجه الانفاق في الاتجاهين. وأخيراً قدمت الدراسة نموذج P3Z في خطوطه العريضة التي يمكن البناء عليه لتطبيق الحلول الرقمية على منظومة الزكاة.

كلمات مفتاحية: منظومة الزكاة، الإدارة الرقمية، النظم الإدارية.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

ويتناول: مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وتساؤلاتها، ومنهجيتها.

١. مشكلة الدراسة:

يعتبر قرار التحول الرقمي في الوقت الراهن في المنظمات الحكومية وغير الحكومية من أهم القرارات التي تتخذها إدارة هذه المنظمات، فالجميع يسعى من خلال هذه القرارات وراء تحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات وتبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور المستهدف وتسهيل وصولها إليه في الوقت المناسب وبأقل جهد، وتوفير المعلومات وتحليلها لدعم متخذي القرار في الأجل القصير وبناء الاستراتيجيات في الأجلين المتوسط والطويل.

وكما جاء في الصحيحين من رواية بن عمر رضي الله عنهما يقول النبي صلى الله عليه وسلم "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن أستطاع إليه سبيلاً" وتعتبر بذلك الزكاة الركن الثالث في الإسلام والذي له العديد من الخصوصيات بالمقارنة مع بقية الأركان، فإذا كانت الدولة تعلق دوراً - وفي كثير من دول العالم الإسلامي حالياً ليس لها دور - في الركن الأول والثاني والخامس، فإن تطبيق الركن الثالث وهو فريضة الزكاة يتطلب نظم إدارية ومعلوماتية لمساعدة المسلمين على الوفاء به سواء في شكل مؤسسات حكومية أو مؤسسات أهلية يخصص لها من قبل الدولة. كذلك إذا كان الركن الأول والثاني والرابع والخامس أعمال فردية بين العبد وربّه وأثرها ونفعها يعود على الفرد، فإن الركن الثالث عمل فردي له العديد من الآثار على المجتمع فيمنعها يضعف التكافل والتوازن المجتمعي وبأدائها تزداد حمّة المجتمع وتقوى أواصره. أضف إلى ذلك أنّها فريضة معقدة يحتاج فيها المسلم الواجب عليه الزكاة، والجهة المنظمة لها سواء كانت حكومية أو أهلية في الوقوف على مصادرها القديمة والمستحدثة منها، وطرق حسابها، وأوجه إنفاقها الشرعية والمستحدثة منها كذلك.

وتكمن مشكلة البحث في دراسة مدى إمكانية الاستفادة من حلول الإدارة الرقمية في إنشاء منظومة رقمية تعين كل من الفرد والمجتمع والدولة والمؤسسات المرتبطة بها كالبنوك والمؤسسات المالية في أداء فريضة الزكاة كما أرادها الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وتوظيفها التوظيف الأمثل في تقوية أواصر المجتمع والمساهمة في تنميته اقتصادياً، بل وربط أغنياء العالم الإسلامي بفقرائه مهما بعدت المسافة بينهم ضمن الأطر القانونية في كل دولة، ومن خلال المنظمات الإسلامية التي تجتمع الدول الإسلامية تحت مظلتها.

٢. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات العربية والأجنبية التي درست الهيكل الإداري لمنظومة الزكاة بكافة أطرافها داخل القطر الواحد، وكذلك العلاقة التشابكية التي يملها علينا ديننا الخفيف والمتمثلة في دعم المسلمين لبعضهم البعض على مستوى العالم الإسلامي. ولا تقتصر الندرة على دراسة الهيكل الإداري لمنظومة الزكاة فقط، بل تشمل هذه الندرة لدراسة أثر التحول الإلكتروني فيها ولا حتى لبعض أجزائها.

وتزيد من أهمية الدراسة الطبيعية الخاصة لفريضة الزكاة كركن يقوم على تحريك الأموال من الأفراد إلى الأفراد ومن الأفراد إلى المؤسسات، ومن المؤسسات إلى المؤسسات، وربما كذلك تكون حركة هذه الأموال دولية. وبشكل عام حركة الأموال سواء كانت محلية أو دولية تثير الريبة والشك في ظل الظروف التي يعيشها العالم في الوقت الراهن، لذلك تحتاج كل دولة أو مؤسسة مالية دولية أو جهة معنية عاملة في الزكاة إلى أن تضبط حركة هذه الأموال لتضمن سلامتها عند تحصيلها، وحسن أنفاقها على مستحقيها عند توزيعها وفق الأطر القانونية المحلية والدولية.

٣. أهداف الدراسة

تعمل هذه الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

١. دراسة منظومة الزكاة بأبعادها المحلية والدولية.
٢. دراسة الحلول التي تقدمها الإدارة الرقمية في المؤسسات المحلية وما يمكن أن تقوم به في المعاملات الدولية.
٣. ربط الحلول التي تقدمها الإدارة الرقمية بمنظومة الزكاة وأثارها المتوقعة عليها.
٤. بناء نموذج P3Z المقترح لمنظومة الزكاة القائم على حلول الإدارة الرقمية.

٤. تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة في تساؤلاتها من قدرات الإدارة الرقمية وما تقدمه من حلول في الكفاءة التشغيلية ورفع جودة الأداء ومعدل رضا المستفيدين ويمكن صياغة تساؤلات الدراسة محل البحث كما يلي:

السؤال الأول: ما هي طبيعة منظومة الزكاة؟ وما مدى حاجتها لحلول الإدارة الرقمية؟

السؤال الثاني: ما هي الحلول التي تقدمها الإدارة الرقمية في المنظمات العامة والخاصة محلياً ودولياً؟

السؤال الثالث: إلى أي مدى يمكن تطبيق حلول الإدارة الرقمية على منظومة الزكاة؟

السؤال الرابع: هل يمكن تقديم نموذج لحلول الإدارة الرقمية لمنظومة الزكاة؟

٥. منهجية الدراسة:

تنطلق منهجية الدراسة من ثلاث محاور:

الأول: دراسة منظومة الزكاة بأطرافها المختلفة وأبعادها المتعددة.

الثاني: دراسة حلول الإدارة الرقمية التي تقدمها للمنظمات باختلاف أشكالها وأنواعها.

الثاني: استخدام المنهج الاستدلالي (الاستنباطي) في إسقاط حلول الإدارة الرقمية على منظومة الزكاة من خلال أداتين من أدواتهما القياس العلمي وتركيب النتائج. واشتقاق النموذج المقترح P3Z.

ثانياً: الدراسات السابقة:

ومن خلال مراجعة الدراسات الأجنبية والعربية التي تقدم خبرات وتجارب متنوعة يمكن الاستفادة من نتائجها في تطوير مخرجات هذه الدراسة.

١. دراسة (Kenneth Russell and others (2018)

سعت الدراسة إلى مناقشة التحولات الرقمية وأثارها على ضبط أعمال المنظمة، حيث انطلقت من إثباتات علمية سابقة بأن عملية التحول الرقمي بالمنظمات يبدأ بطموحات شجاعة بينما توجل العديد من القرارات بسبب ما أطلقوا عليه "مبدأ إمكانية الوصول إلى ذكاء الأعمال B.I" وما يتضمنه من تكلفة عالية لتحقيق التناغم على مستوى المنظمة، وأن يكون هناك إدراك جماعي للحفاظ على التغييرات المعقدة المطلوبة. وبالتالي حاولت الدراسة الوصول إلى إطار مقترح يكون أكثر قابلية للتكيف لدعم العمل التشاركي وبشكل استباقي يضمن النجاح للتحول الرقمي.

استخدمت الدراسة المنهج الاستدلالي من خلال دراسات سابقة بحثت مشكلات التحول الرقمي في المنظمات وتم بناء نماذج للقياس للوصول إلى إطار مقترح لضبط ذكاء الأعمال في المنظمات. وكان من أبرز نتائج الدراسة:

- أن نجاح التحول الرقمي يحتاج إلى أبحاث في تصميم النظم لفهم أطر ضبط الأعمال بما يمكن الإدارة من تصنيف الأثار على التنظيم واحتياجات الأفراد قبل قرار التحول الرقمي.
- أن احتياجات الأفراد تعتبر بيانات مظلمة Dark data فيها العديد من التحديدات عند تحليلها.
- لا بد من تدخل الإدارة المبكر لفهم الامكانيات والحاجات المطلوبة من خلال عمل خريطة للفجوة المطلوبة Gap-Map، وهذا يمكن المديرين وبشكل استراتيجي من التدخلات السلوكية لتحقيق الإدراك الجماعي داخل المنظمة للتغيير القادم لضمان نجاح التحول الرقمي.

٢. دراسة (٢٠١٨) Ciara Heavin & Danial J. Power

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى دليل مفاهيمي لدعم قرارات المديرين في التحول الإلكتروني في ثلاثة مجالات رئيسية هي تجربة العملاء والعمليات التشغيلية ونماذج الأعمال، من خلال دراسة التحديات التي تفرضها التحولات الرقمية في المنظمات كتلك التي تتعلق بالكفاءة والفعالية المتعلقة بتحديات التشغيل، ومعضلات التحول الإلكتروني والمتمثلة في التطور السريع للتكنولوجيا وإدارة العلاقات مع العملاء. استخدمت الدراسة المنهج الاستدلالي، حيث ناقشت التحول الرقمي في المنظمات كاستراتيجية، وتحدياته المتعددة في بنائه وتطويره لتحسين الأداء، وكذلك التحديات التي تواجه المديرين، لتستخلص من ذلك دليل مفاهيمي لدعم القرار للمديرين عند اتخاذهم قرار التحول الرقمي في منظماتهم.

وانتهت الدراسة إلى دليل مفاهيمي لدعم قرار التحول الرقمي مبنى على ثلاث مستويات، الأول المهام الاستراتيجية والتي تتشكل من مجموعة عالية من الأنشطة والتي تنفذ عملية التحول الرقمي ومنها تطوير القدرة على القيادة الرقمية وإعادة اختراع نماذج الأعمال وإعادة التفكير في العمليات التجارية وإعادة التفكير في مشاركة أصحاب المصلحة، والثاني المهام التكتيكية ويعتبرها الدليل جزء لا يتجزأ من نجاح استراتيجية التحول ومنها تصميم عمليات تجارية جديدة وبناء نماذج أعمال جديدة وتحديد حوكمة البيانات والعمليات وتقييم الأداء، أما المستوى الثالث وهو المهام التشغيلية ومنها اختيار وتطوير التكنولوجيا وأنشاء منصات تكامل البيانات والضوابط الأمنية لضمان توازن وصول البيانات وتطوير قدرات الأشخاص المناسبين لتحقيق الرؤية الرقمية.

٣. دراسة (2018) Norizawati Abd Rahman & Mohd Jusoh

تناقش الدراسة العلاقة بين مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية كوحدين مكملتان لبعضهما البعض في تحقيق الأهداف من جمع وتوزيع الزكاة في المؤسسات العاملة عليها، من خلال دراسة أداءها في التوزيع على أساس الكفاءة المالية وغير المالية وعلاقة كل من مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وأدائها في توزيع الزكاة. استخدمت الدراسة بيانات عن الحوكمة والزكاة لسلسلة زمنية قدرها سبع سنوات من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٦م وذلك لتقييم أداء توزيع الزكاة المالي وغير المالي، وتحديد العلاقة بين مجلس الإدارة وأداء توزيع الزكاة، والعلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية وأداء توزيع الزكاة.

وانتهت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن حجم وخبرة مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماعه تؤثر مباشرة في تحسين أداء مؤسسات الزكاة.
- أن هيئة الرقابة الشرعية يجب أن تكون مستقلة وأن يكون أعضائها ذوي خبرة في المؤسسات المالية، والإشراف الحثيث على تطبيق المواد والمبادئ الإسلامية في جميع الأنشطة المالية.

- أنه يمكن حساب كفاءة الأداء المالي من خلال نسبة توزيع الفائض في صندوق الزكاة مقارنة بمجموع حصيلة الزكاة الكلية، أما كفاءة التوزيع غير المالي يتم حسابها من خلال عدالة التوزيع على المستفيدين ومدى توزيعها على المصارف الثمانية للزكاة كما جاءت في القرآن الكريم.

٤. دراسة (Anne Somson and others (٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى فهم لماذا وكيف تتطور معايير النجاح لمبادرات التحول الإلكتروني انطلاقاً من معايير النجاح التقليدية "الجودة والوقت والتكلفة" إضافة على معايير نجاح أخرى مثل تطوير وتنمية العلاقات وتطوير الأعمال وزيادة الفعالية والكفاءة التنظيمية وتحسين الأداء والعمل الجماعي وزيادة الثقة، وركزت الدراسة على معيارين كبيرين يتضمنان العديد من المعايير الفرعية هما معيار تلبية توقعات أصحاب المصلحة وتطوير العمليات مقابل المنتج.

اعتمدت الدراسة على دراسة حالة لشركة طيران مرت بست حالات تحول إلكتروني واستخدمت ثلاث طرق هي المقابلات شبه المنظمة والملاحظة المباشرة وتحليل الوثائق في الفترة من يناير حتى مايو ٢٠١٨م، ومما يزيد من مصداقية الدراسة واحتوائها على معلومات دقيقة أن اثنين من الذين شاركوا في هذه الدراسة كانوا يعملون بدوام كامل في الشركة.

وأبرز ما انتهت إليه الدراسة في نتائجها:

- قدمت مساهمة في تطوير معايير النجاح وكان من أبرز ما قدمت للحكم على نجاح التحول الإلكتروني درجة إشراك مختلف أصحاب المصلحة، ومدى التعاون فيما بينهم، ودرجة احتضان مستخدمي النظام للتحول الجديد، والتركيز على تعقيدات وتحديات عملية التحول الإلكتروني والفرص التي تنشأ عنها، ومدى مراعاة ذلك في مرحلتي الموافقة المبكرة والتخطيط لذلك.
- أن هناك آثار مترتبة على قرار التحول الإلكتروني أبرزها أن هناك العديد من الفوائد غير المتوقعة منها أن التحولات الرقمية تتجاوز العملية التقنية وتلعب دوراً هاماً في الهياكل الاجتماعية مما يؤثر على العمليات سواء بتثبيت التقنية الحالية أو البحث عن تقنية جديدة بما يتكيف مع ثقافة الأفراد.

٥. دراسة (Yuji Kunii & Takashi Hasegawa (2019)

هدفت الدراسة إلى دراسة التحول الرقمي في التصنيع وقطاعات التوزيع المرتبطة بها وذلك من خلال ربط كل الصناعات والشركات والأفراد والمكائن والبيانات لتحقيق قيمة مضافة لدى كل من يشارك في هذه السلسلة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة لربط وتحريك وإدارة البيانات الضخمة فيما بينها، وحل المشكلات الاجتماعية العاجلة مثل عجز العمالة والبيئة ومحدودية الطاقة.

استخدمت الدراسة حالة شركة فوجيتسو Fujitsu اليابانية وهي شركة متخصصة في صناعة وإنتاج أشباه الموصلات وأجهزة التكييف والحواسيب العملاقة والشخصية والخوادم وتقنية الاتصالات، والتي توظف حوالي ١٨٦.٠٠٠ موظف ولها ٥.٠٠٠ شركة مرتبطة بها، خاصة بعد قررت وزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان إقامة أطواراً موحداً لمتابعة الصناعات المتصلة بينهم عام ٢٠١٧م.

وتوصلت الدراسة الي أن:

- زيادة أعداد الشركات التي تحركت نحو التحول الالكتروني، وعملوا على إيجاد نظم جديدة تربط بين الأفراد والاحتياجات والشركات.
- التحول الرقمي يحتاج إلى تغيير في نظم التسجيل Systems of record لخلق أعمال تقوم على نظم تشاركية Systems of engagement بينها.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كسلاح فعال لمواجهة التحدي الذي يمثله التحول الرقمي.
- مهارة التخطيط والتصميم وكفاءة الموظفين في التكنولوجيا المتقدمة ضرورة لتحقيق التحول الرقمي.
- شركة فوجيتسو أرادت أن تحدث التغيير بداخلها لكي تصبح شريكاً فاعلاً مع عملائها في مشاريعهم الالكترونية.

٦. دراسة (Aznn Hasan and others (2019)

سعت الدراسة إلى بحث وظائف إدارة الموارد البشرية كالتوظيف والاختيار وتقييم الأداء والتدريب والتطوير والتعويضات في مؤسسات الزكاة والصدقات في ماليزيا من أجل الوصول إلى إطار مقترح لإدارة الموارد البشرية يضمن أداء متميزاً لهذه المؤسسات لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها في ماليزيا.

استخدمت الدراسة كل من منهجي الاستنباط والاستقراء حيث اعتمدت على تحليل الأدبيات المستقرة في الموارد البشرية وغيرها من مصادر المعلومات، بالإضافة إلى تصميم مقابلات مع موظفي الزكاة وصناع سياساتها في مؤسسات الزكاة بماليزيا.

انتهت الدراسة إلى ضرورة الترابط بين استراتيجية أعمال المنظمة وإدارة الموارد البشرية سواء في مرحلة الصياغة أو التنفيذ لان ذلك يضمن أن تعمل الاستراتيجية بشكل أفضل في البيئات التنظيمية والمكونات الداخلية كالتكنولوجيا والهيكل والحجم ومراحل دورة الحياة واستراتيجية العمل. وبالنسبة لمؤسسات الزكاة رأت ضرورة ضبط استراتيجية الموارد البشرية مع كل من أهداف جمع وتوزيع الزكاة ومراعات الخصائص الداخلية لها ومدى تأثيرها بما مثل إصدار الفتاوى الجديدة (أراء قانونية أو شرعية) والتطورات التكنولوجية والسياسية.

وأخيراً قدمت الدراسة أطاراً مقترحاً لإدارة الموارد البشرية تؤدي من خلاله وظائفها في ظل أربع أسس رئيسية هي الخصائص الداخلية للمؤسسات الزكوية، وأهداف جمع الزكاة، وأهداف توزيعها، واستراتيجية إدارتها، وفي إطار بيئة المؤسسات الخارجية العاملة معها.

٧. دراسة (Cecp Hakim and others (2019)

تتناول الدراسة إشكالية حوكمة الشريعة في المنظمات العاملة في إدارة الزكاة، وحاولت تصميم معيار لها يمكن استخدامه للحكم من خلاله على انضباطها وتحقيق أهداف الحوكمة المنبثقة من الشريعة وذلك في دولة إندونيسيا بما لها من ثقل كأكبر دولة إسلامية وتبلغ فيها قيمة الزكاة المستهدفة ٢١٧ ترليون روبية. أتبعَت الدراسة إضافة إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة طرق تحليل المحتوى وطريقة المسح وطريقة دلفي من خلال أشراك ١٣ خبير وممارس في منظمات إدارة الزكاة بإندونيسيا. نجحت الدراسة بحسب الإجراءات المنهجية التي أتبعتها إلى الوصول إلى شكل حوكمة الشريعة في منظمات إدارة الزكاة يتكون من ٦ معايير رئيسية و٥٧ معيار فرعي والتي تغطي واجبات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية، ومستويات الكفاءة المرغوبة لضمان أفضل مستويات الأداء واستقلالية وأراء الشريعة الإسلامية والمحافظة على سرية المعلومات وأخيراً معايير الاتساق والكفاءة المهنية. ونخلص من الدراسات السابقة إلى أهم النتائج المرتبطة بأسئلة الدراسة:

م	الدراسة	أبرز النتائج التي تم الاستفادة منها
١	Kenneth Russell and others (2018)	بناء النماذج ونظم المعلومات في ظل مشكلات التحول الرقمي
٢	Ciara Heavin & Danial Power (2018)	أن مستويات التحول الرقمي ثلاثة، الأول يشمل المهام الاستراتيجية، والثاني المهام التكتيكية، والثالث المهام التشغيلية.
٣	Norizawati Abd Rahman & Mohd Jusoh (2018)	طريقة حساب كفاءة الأداء المالي وغير المالي، وأن مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية يكملان بعضهما البعض في تحقيق أهداف مؤسسات الزكاة.
٤	Anne Somson and others (2019)	بناء معايير نجاح التحولات الرقمية، وأن التحولات الرقمية تتجاوز العملية التقنية لتؤثر في الهياكل والنواحي الاجتماعية.
٥	Yuji Kunii & Takashi	أن التحول الرقمي يحتاج إلى تغيير في نظم التسجيل لبناء أعمال

تشاركية، وأن مهارة التخطيط والتصميم وكفاءة الموظفين في التكنولوجيا المتقدمة ضرورة لتحقيق التحول الرقمي.	Hasegawa (2019)	
ضرورة الربط بين استراتيجية أعمال المنظمة وإدارة الموارد البشرية في مرحلتي الصياغة والتنفيذ.	Aznzn Hasan and others (2019)	٦
بناء معايير لحوكمة الشريعة في منظمات إدارة الزكاة.	Cecp Hakim and others (2019)	٧

ثالثاً: منظومة الزكاة وحلول الإدارة الرقمية

١ - منظومة الزكاة

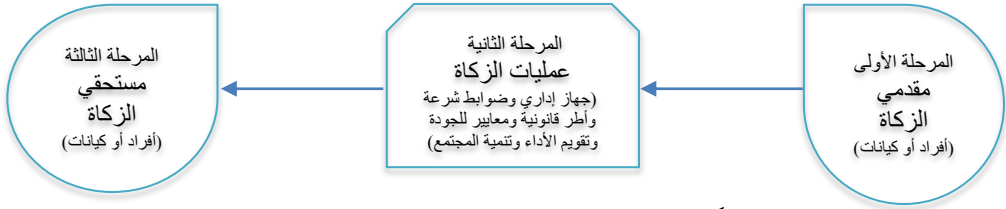
جاء في الصحيحين من رواية بن عمر رضي الله عنهما يقول النبي صلى الله عليه وسلم "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن أستطاع إليه سبيلاً"، لذلك تعتبر الزكاة ركن أصيل من أركان الإسلام لا بد للمسلم أن يوفيه كما يصلى ويصوم ويحج إن أستطاع ذلك.

فرضت الزكاة في أصح الأقوال في مكة، وأما تقدير أنصائها وتقدير الأموال الزكوية وتبيان أهلها فهذا في المدينة (متولي، ٢٠١٦)، ولقد نجحت تجربة جباية الدولة الإسلامية للزكاة في العصور الإسلامية عبر التاريخ أيما نجاح... فكان لهذه التجربة أكبر الأثر في محاربة الإسلام للفقر واستئصال جزور الفاقة والحرمان... حتى أن المجتمع الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه أصبح مجتمعاً مكتفياً متكافلاً لا تجد من أبنائه من يستحق كفالة بيت المال ومعونة الميسورين من أرباب الأموال! قال يحيى بن سعيد: "بعثني الخليفة عمر بن العزيز لجمع زكاة إفريقية فجببتها وطلبت فقراء نعطيتها لهم فلم نجد من يأخذها منا فقد أغنى عمر بن العزيز الناس، فاشترت بها رقاباً - أي عبيداً - فأعتقتهم (علوان، ١٩٨٤).

وبالإضافة إلى كونها عبادة من العبادات الأربع كالصلاة والصيام والحج، فهي مورد أساسي من الموارد المالية في الدولة الإسلامية، وهذا يخرجها عن أن تكون عبادة محضة، فهي جزء من النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، ويضاف إلى ما سبق أنها المؤسسة الأولى للضمان الاجتماعي في الإسلام ونظرة سريعة إلى مصرفها كما نص القرآن، فإن خمسة من مصارفها الثمانية تتمثل في ذوي الحاجات الأصلية أو الطارئة من الفقراء

والمساكين وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل، ومصرف سادس لخدمة هذه المصارف وهو الجهاز الإداري لجمع الزكاة وتفريقها، أما المصرفان الباقيان فلهما علاقة بسياسة الدولة الإسلامية ورسالتها في العالم، وهما في الداخل والخارج فلها - من مال الزكاة - أن تؤلف القلوب على الإسلام استمالة إليه أو تثبيتاً عليه أو ترغيباً في الولاء لأمتة المناصرة لدولته أو نحو ذلك مما تفتضيه المصلحة العليا للأمة (القرضاوي، ١٩٨٥).

ومما سبق يتبين لنا أن ركن الزكاة مختلف عن بقية أركان الإسلام، ولتحقيقها وتطبيقها بشكل صحيح ينبغي أن تحدد منظومة الزكاة بدقة لنتمكن من التعامل معها بشكل صحيح بما يخدم كل الأطراف المشاركة فيها وتحقق أهدافهم جميعاً.



(شكل رقم ١) منظومة الزكاة في الدولة الإسلامية الحديثة

وكما يتبين من الشكل رقم (١) أن منظومة الزكاة في الدول الحديثة تتكون من ثلاث مراحل نعرضها بشيء من التفصيل تباعاً كما يلي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة مقدمي الزكاة سواء كان فرد أو كيان كشركة أو مؤسسة تمارس نشاط اقتصادي وتهدف إلى الربح. وتتحقق صفة مقدم الزكاة في الفرد أو الكيان عندما يكون المال مملوكاً ملكاً تاماً، نامياً، بالغاً للنصاب، فاضلاً عن الحوائج الأصلية، سالماً من الدين، حائلاً عليه الحول (علوان، ١٩٨٤).

المرحلة الثانية: وهي عمليات الزكاة وتضع ألياتها كل دولة حسب الطريقة التي تناسبها، فهناك من الدول الإسلامية التي لا تلتفت إلى الزكاة ولا تلقي لها بالاً وتترك الأمر للأفراد يؤدوها أو لا يؤدوها، ومن الدول من يترك الأمر للمؤسسات الأهلية تجمعها وتنفقها حسب ما تراه مناسباً بشرط الحصول على ترخيص لعملها قبل البدء، ومن الدول من تجعل الزكاة إلزاماً على مواطنيها أصحاب الأعمال أما الأفراد فتتركهم لإيمانهم وترخص لهم المؤسسات الخيرية لجمع وإنفاق أموال زكاتهم.

وتحمل المرحلة الثانية العديد من التحديات أهمها:

- أن تكون المؤسسات الوسيطة التي -تجمع وتوزع- الزكاة حكومية أو غير حكومية.
- هناك من الذين يخرجون الزكاة يفضلون عدم التعريف بأنفسهم وحريصون على السرية التامة، وكذلك من الذين يتلقون الزكاة لا يريدون أن يعرفوا(المتعفين).
- الضوابط الشرعية التي تحدد آليات جمع وتوزيع أموال الزكاة وتحديد قيمها وهي أمور يجهلها غالبية المسلمين خاصة مع تعقيدات الحياة العصرية.
- تحريك الأموال بين الناس بعضها البعض لم يعد بالأمر الهين خاصة في ظل تطور النظم البنكية، وأن كل دولة حريصة على متابعة هذه الحركة خوفاً من وقوعها أو استغلالها من قبل ضعاف النفوس فيما يضر بالمجتمعات والدول.
- وجود أجهزة رقابية متعددة داخل كل دولة وكذلك على المستوى الدولي الأمر الذي يفرض على المؤسسات العاملة في الزكاة تحقيق معايير الجودة والشفافية وتقديم التقارير المالية سواء لمنفقي الزكاة أو للجهات المختصة.
- التنسيق بين مؤسسات الزكاة المختلفة لإزالة الازدواجية الممكن حدوثها عند التوزيع.
- تفاوت الدول الإسلامية في الغنى والفقير، وتوفر رغبة لدى الكثير من الأغنياء في نقل زكاتهم إلى البلاد الفقيرة.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة مستحقي أموال الزكاة، وقد يكونوا كذلك أفراد أو كيانات كالمجموعات الخيرية الناشطة بين الفقراء والمساكين، ودور الأيتام التي ترعى الأيتام الفقراء، وقد تكون مشاريع اجتماعية تنموية أو تنمية اقتصادية.

إن تصميم منظومة للزكاة تكون قابلة للتطبيق في دول العالم الإسلامي أمر بالغ التعقيد للاختلاف القائم بينهم في نظمهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، إلا أنه يمكننا وضع منظومة للزكاة تنال رضا الأغلب منهم، وتحقق قدر لا بأس فيه من توحيد النظم والطرق وأساليب العمل، وتمكنهم من تحقيق قدر كبير من التعاون فيما بينهم لخدمة الإسلام والمسلمين، ومما لا شك فيه أن بناء هذه المنظومة وتعميمها على دول العالم الإسلامي يحتاج إلى عمل وجهد كبيرين، ومن وراء ذلك إرادة قوية لإخراج هذا المشروع إلى النور.

٢- حلول الإدارة الرقمية

يؤثر التحول الرقمي في كل قطاع الأعمال، وفي رأس المال المستثمر، والمواهب الفذة، وتحويل العملاء من استخدام النماذج التقليدية إلى استخدام نماذج الأعمال المتصلة بالشبكة الرقمية (Aagaard, 2019)، وتواجه عمليات التحول الرقمي في المنظمات العديد من التحديات الضخمة والفرص الوفيرة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التكنولوجيات المتجددة (Nils& Maximilis, 2019).

تصبح الإدارة رقمية عندما تفتقر الإدارة بالخصائص الخمسة المميزة لتقنية الإنترنت وهي التشبيك الفائق الذي يعمل في ظل تعظيم إمكانات الشبكة وفق قانون "متكالف" الذي يقول إن القيمة الحقيقية لكل شبكة أتصال ذات اتجاهين تعادل مربع إمكانيات عدد المشاركين فيها، وأن التفاعل أُنِي وعلى مدار الساعة (٧/٢٤)، وأنه في كل مكان حول العالم، وبسرعة فائقة، وأن الموارد والعمل عن بعد وبلا حدود. وبناء عليه تتغير العديد من المفاهيم الإدارية في الإدارة الرقمية حيث يتحول مفهوم التنظيم الهرمي إلى التنظيم الشبكي، ومن مفهوم إدارة الغير إلى إدارة الذات، ومن الإنجاز الورقي إلى الإنجاز عبر الومضات الالكترونية لتصبح إدارة بلا ورق، ومن إدارة تنظيمات جامدة إلى إدارة التغيير فيها. إن تحقيق الإدارة الرقمية يتطلب توفير أربع أسس رئيسة هي:

- (١) بناء ذاكرة مؤسسية متكاملة ويمثل هذا الأساس الشق التقني فيها حيث يتطلب بناء شبكات داخلية وخارجية للمؤسسة من خلال تجميع كافة أنشطة المنظمة في نظام متكامل يسهم بشكل فعال في توفير إدارة مركزي رقمية لتلك الأنشطة، يتاح من خلالها جميع المعلومات في الوقت المناسب، وتوفير أدق وأحدث التقارير لمتخذي القرار.
- (٢) تمكين الثقافة الرقمية، وهي تتطلب العديد من الإجراءات أهمها تشجيع قيم وقناعة الإنجاز، وتمكين الأفراد ودعمهم ونقل الصلاحيات إلى مواقع قريبة من التنفيذ، وتعميق مفهوم العمل المشترك، وتفويض سلطة اتخاذ القرارات كأداة تحفيزية، وتشجيع القيم التي تدفع إلى النزعة نحو التصرف، وتحويل المنازل إلى أماكن للعمل، والتعلم وتوظيف الخبرات والمعرفة المتراكمة والمكتسبة من داخل المنظمة وخارجها.
- (٣) تطوير الأداء وأساليب العمل، حيث أن نمط الأعمال وأساليب الأداء ينبغي أن تتكيف مع إمكانيات الإدارة الرقمية التي تقوم على أنها إدارة بلا ورق، وبلا زمان (٢٤-٧)، وبلا مكان حيث يمكن العمل على النظام من أي مكان، وإدارة بلا تنظيمات جامدة لأنها تدير التغيير المتتابع والمستمر.
- (٤) تصميم الهياكل التنظيمية على أساس تدفق المعلومات، من خلال تكوين فرق عمل من أفراد ينتمون إلى إدارات متعددة ويتم التواصل بينهم ويتبادلون المعلومات ويتم الربط بين أعمالهم بهدف الوصول إلى النتائج النهائية المطلوب تحقيقها. وأقرب التنظيمات التي تحقق هذه الأمور هي التنظيم المصفوفي والتنظيمي الشبكي التي تقلل من عدد الأفراد في مستويات الإدارة والوسطى.

لقد حملت الإدارة الرقمية العديد من الإيجابيات التي رفعت من مستوى رفاهية الإنسان في قضاء حاجاته في العقدين الأخيرين، حيث أنها وسعت إدراكه من محيطه المحلي إلى المحيط العالمي فكبسة زر واحدة يمكنه مطالعة ليس فقط ما يدور في بلده بل معرفة ما يدور في العالم أجمع، وأن يتسوق من أي مكان في العالم، وأن يعمل كموظف افتراضي في شركة أي كان مكانها ما دامت تريده وتحتاج إلى خدماته. ومن الإيجابيات كذلك ما تضيفه الإدارة الرقمية من مزايا للمنظمات أهمها:

- تحسين الصورة الذهنية للمنظمة لدى الآخرين؛
- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية، حيث تصب كل الإدارات بياناتها وبشكل منظم في الذاكرة المؤسسية للمنظمة (The System)؛
- تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها؛
- تبسيط العمليات الداخلية وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء؛
- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة وكأنها وحدة مركزية؛
- تقليل أوجه الصرف في متابعة الأعمال؛
- الشفافية والإفصاح بما يزيل الريبة والشك؛
- توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية؛
- زيادة المرونة والتعليم المستمر.

وبالرغم من النظرة التفاؤلية للإدارة الرقمية فإن الأمر لا يخلو من معوقات تجاه التحولات الرقمية في المنظمات المختلفة ولعل من أهمها عدم تبنى الإدارة العليا لعمليات التحول الرقمي سواء لعدم اقتناعهم بها أو لتخوفات تتعلق بالصلاحيات، وعدم توفر بنية تحتية فنية جيدة ذات التكلفة العالية، وأن هناك صعوبة في الوصول إلى الإدارة الرقمية المتكاملة فالأوراق عملياً لا يمكن الاستغناء عنها بالكلية وإنما يمكن تقليصها إلى حد كبير، والمتابعات الالكترونية لا تعني الإدارة عن البحث عن مشاعر وأحاسيس العاملين وعملاء المنظمة، فضلاً عن عدم الثقة في حماية وسرية وأمن التعاملات إلكترونياً والتي تقع ضمن الطبيعة البشرية التي تخاف من كل جديد مجهول. لقد حسمت غالبية دول العالم أمرها في التحول الرقمي حيث بدأت في تبنى مفاهيم وأفكار الحكومة الالكترونية بعد أن لمست التطورات الهائلة التي أحدثتها لها في تقديم الخدمات، وأصبح لديها قناعة بأن التحول في بدايته قد يكون مزعجاً لبعض الأفراد لكنهم بعد القليل من الممارسات ومضي بعض الوقت يصبحون من أشد الناس حماساً له، فالتحول الرقمي للمنظمات والأعمال يعتبره الكثيرون أمر حتمي ومن متطلبات العصر الذي نعيش فيه، فمن يتبعه يوصف بأنه رجل عصري مواكب لزمانه، ومن يفقد بوصلته بأنه يعيش في الأزمنة القديمة.

٣- مناقشة منظومة الزكاة وحلول الإدارة الإلكترونية

تعتبر منظومة الزكاة بعد تنفيذ أبعادها المختلفة:

- من أكثر النظم تشتتاً وذلك لتعدد أطراف مدخلاتها ومخرجاتها؛
- من أكثر النظم تعقيداً للتفاصيل المتشابكة في عملياتها سواء في تتبع مصادرها، وطرق حسابها وتحويلها إلى نقد، ومسائلها الفقهية ومستحدثاتها بحسب ما تفرضه عليها مقتضيات العصر، أو في ضبط جهازها الإداري، وأطرها القانونية، وكذلك ما يتطلبه ذلك من تعديلات بحسب مقتضيات الرقابة والمتابعة في تحقيق الشفافية والافصاح بتقارير دورية وبمواصفات محددة؛
- من أكثر النظم حاجة لزيادة الموثوقية فيها حتى يأتيها مقدم الزكاة أو المتصدق وقلبه ممتلئ بالثقة واليقين في قدراتها على توصيل أمواله إلى مستحقيه، وإلى الجهات التي يرغب في توجيهها إليه؛
- من أكثر النظم حاجة لاكتمال الشق الدولي في تعاملاتها نظراً لعدم تركز أغنياء المسلمين وفقرائهم في قطر واحد، أو بمعنى أدق تشتت مقدمي الزكاة ومستحقيها بين العديد من دول العالم.

وتعتبر منظومة الزكاة سواء في تشتتها أو تعقيدها وتشابك أطرافها كغيرها من النظم التي وجدت لنفسها حلولاً رقمية، فالتشتت وتعدد أطراف المدخلات والمخرجات يعالج بتكوين الشبكات الداخلية والخارجية، والتعقيد والتشابك ووضع الضوابط الشرعية والقانونية وطرق الحساب وتكوين التقارير يحل باستخدام لغة برمجة متقدمة في إنشاء نظام معلوماتي يضع حلولاً لكل هذه الإشكاليات ويضمن سيرها بطريقة مثالية، ويتم تحقيق الشفافية والإفصاح بوضع الطريقة المناسبة لتوزيع الصلاحيات على البرنامج سواء في الاطلاع على التقارير أو في الإفصاح عنها، وفي التعاملات الدولية يتم استخدام الشبكة الدولية للبنوك في التعاملات المالية الدولية لضمان التناغم الدولي في حركة الأموال وعدم الاعتراض على حركتها، وتبقى نقطة أخيرة وهي زيادة الموثوقية في النظام من قبل مقدمي الزكاة وهذا وإن كان النظام يعطي تقريراً دقيقاً عن صرف الأموال إلا أنه غير كافي لجذب مقدمي الزكاة للنظام وإنما يحتاج الأمر إلى كثير من الأمور الأخرى منها على سبيل المثال لا الحصر ثقتهم في الجهاز الإداري وهيئة الرقابة الشرعية الممثلين في النظام.

٤- الاستنتاجات والتوصيات

لقد تمت الإجابة على التساؤلات الثلاثة الأولى في الدراسة وهي تحليل منظومة الزكاة والتعرف على الحلول الرقمية ومدى إمكانية تطبيق الحلول الرقمية على منظومة الزكاة لضبطها وحل مشكلاتها، وتبين أن منظومة الزكاة بالرغم من تشتت وتشابك أطرافها وتعقد عملياتها الداخلية والخارجية وكثرة ضوابطها الشرعية والقانونية، وضرورة تطبيق معايير الجودة فيها خاصة الشفافية والإفصاح وضبط الأداء وضمان سيره وفق الضوابط، وحاجة المنظومة كذلك لتطبيق شقها الدولي تطبيقاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً) وشبك

بين أصابعه(صحيح البخاري رقم ٢٤٤٦) ويقول صلى الله عليه وسلم (من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته) (صحيح مسلم رقم ٢٥٨٠) ويقول صلى الله عليه وسلم (والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) (صحيح مسلم رقم ٢٦٩٩)، وزيادة الموثوقية فيها، إلا أنه يمكن للإدارة الرقمية تقديم حلول ناجعة فيها تسهل وتيسر الحركة فتحصر الوقت والجهد وتطال المستحقين في أي مكان، وتدعم الكفاءة التشغيلية للمنظومة لتحقيق أهدافها.

وينبغي الإشارة إلى أن هناك شق يحتاج إلى المزيد من الجهود لزيادة جاذبية النظام لدى مقدمي الزكاة لان الحلول الرقمية ضابطة لتطبيق النظم واللوائح ولكنها لا تزيد الثقة في واضعوها ومنفذوها، فالثقة في الجهاز الإداري والهيئة الشرعية للنظام لها أمور أخرى لا علاقة لها بالإدارة الرقمية ينبغي العمل من أجلها. أما الإجابة على السؤال الرابع بالدراسة سيتم الإجابة عليه في الفقرة التالية.

رابعاً: نموذج P3Z المقترح.

تصميم النظم يتم على مرحلتين هما التصميم المنطقي والتصميم الفيزيائي، وكل منهما له هدفه ونظرته المختلفة عن الآخر، ففي المرحلة الأولى وهي التصميم المنطقي تركز على ترجمة متطلبات الأعمال إلى عمليات بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة، أما المرحلة الثانية وهي التصميم الفيزيائي أو المادي فهي يركز على تحديد أكثر الوسائل كفاءة لترجمة متطلبات عمليات الأعمال إلى نظم مادية وبرمجية (طه وغريب، ٢٠١٤).

ويعتبر نموذج p3z مقترحاً جديداً للمرحلة الأولى فقط في تصميم النظام وهي مرحلة بناء التصميم المنطقي لمنظومة الزكاة والذي نحاول فيه بلورة الأفكار السابقة في شكل أطار برامجي لعناوينه الرئيسية دون الدخول في تفاصيل بما يتيح لنا في حالة التبنى النظام من جهة ما البناء من خلاله لنظام شامل لمنظومة الزكاة يفي باحتياجات الدولة والأفراد والمؤسسات العاملة عليها.

تتكون منظومة الزكاة من ثلاث مراحل هي مرحلة مقدمي الزكاة ومرحلة عمليات الزكاة ومرحلة المستفيدين من الزكاة، وسيتم بناء النموذج على هذا الأساس ولكن بتوسيع وضبط كل مرحلة بحلول الإدارة الرقمية، ففي المرحلة الأولى: وهي مرحلة مقدمي الزكاة يتم توسيع دائرة التعامل مع نظام منظومة الزكاة بشكل فردي تطوعي من قبل الأفراد، وبشكل إجباري أو اختياري حسب قوانين الدولة من قبل الشركات والمؤسسات، أو قبول زكوات دولية من خارج القطر وكل ذلك بحسب الإجراءات والسياسات والضوابط القانونية التي تقرها الدولة ، وبذلك نوسع في

هذه المرحلة دائرة مقدمي الزكاة وضبطها بالقانون واختصار الزمان والمكان والوصول إلى مقدمي الزكاة بسهولة ويسر. أنظر الشكل رقم (٢)

المرحل الأولى:
مرحلة مقدمي
الزكاة

=> تسجيل الأفراد -بشكل طوعي
=> تسجيل الشركات والمؤسسات -اختياري او إجباري حسب قوانين الدولة
=> تسجيل أفراد أو شركات دولية -من خارج القطر بحسب الأطر القانونية

شكل رقم (٢) الأطر الرئيسية للمرحلة الأولى في نموذج P3Z

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة عمليات الزكاة فعلى تعقيدها وتشابكها إلا أنها جميعاً تكون هدفا سهلا للغات البرمجة الحديثة حيث تدللها وتبسطها وتضعها أمام المستخدم في شكل شاشات بسيطة يدخل البيانات فيها وهي تجيبه مباشرة على ما يريد، وهذه المرحلة فيها ستة تحديات ينبغي أن تتعامل معها وهي: المؤسسات الوسيطة بين مقدمي الزكاة ومستحقيها، والضوابط الشرعية، والأطر القانونية، ومشاريع التنمية المستدامة، ومعايير الجودة، وتقويم الأداء، أنظر الشكل رقم (٣)

المرحل الثانية:
مرحلة عمليات
الزكاة

=> المؤسسات الوسيطة - حكومية وغير حكومية، تجميع، توزيع،
تجميع وتوزيع.
=> الضوابط الشرعية - لمصادر الزكاة، وحساب أنصبتها، ومواصفات
مستحوقها، ومستحدثاتها.
=> الأطر القانونية - استيفاء شروط تسجيل الأفراد والمؤسسات،
وشروط الاستحقاق للأفراد والمؤسسات
=> التنمية المستدامة - تحديد حاجيات المجتمع ودلائل حاجتها الشرعية،
وتحديد أولوياتها والتعامل معها.
=> معايير الجودة - الشفافية والافصاح وضبط المصادر وأوجه الانفاق.
=> تقويم الأداء واصدار التقارير - للأفراد والمؤسسات والدولة
والجهات الرقابية وللخطط التسويقية....

شكل رقم (٣) الأطر الرئيسية للمرحلة الثانية في نموذج P3Z

وفي المرحلة الثالثة: مستحقي الزكاة -المستفيدون-وهي الثمانية مصادر التي حددها القرآن الكريم سواء كانوا أفراد أو كيانات مرخصة تعمل في خدمة أحد المصارف الثمانية كدور الأيتام وبعض مشاريع الجمعيات الخيرية المستحقة للزكاة وغيرها، أو بعض الجهات الدولية المرخصة بالقانون وتستحق من أموال الزكاة. أنظر الشكل رقم (٤)

المرحلة الثالثة:
مرحلة مستحقي
الزكاة

== تسجيل الأفراد -بشكل فردي للمتعفين (الذين لا يسألون الناس إحافاً)
== تسجيل الأفراد عن طريق الدولة أو المؤسسات الوسيطة.
== تسجيل الهيئات والمؤسسات المستحقة.
== تسجيل مشاريع التنمية المستدامة المستحقة حسب أولوياتها.
== تسجيل الجهات الدولية المستحقة -من خارج القطر بحسب الأطر
القانونية

شكل رقم (٤) الأطر الرئيسية للمرحلة الثالثة في نموذج P3Z

يقدم نموذج P3Z بمراحله الثلاثة السيطرة المناسبة على منظومة الزكاة المتعددة الأطراف، وكثيرة التشابك، والمتباينة الاتجاهات. فلكونها رقمية فإنها تمكن مقدمي الزكاة ومستحقيها من الوصول السهل إليها في أي وقت (٧/٢٤) ومن أي مكان. وتيسر لمقدمي الزكاة كيفية تحديد الأنصبة والقيم المستحقة والتسديد الميسر، كما تيسر كذلك على المستحقين معرفة أنصبتهم دون جرح مشاعرهم وتحديد أقرب الأماكن المتاحة لهم لاستلامها منهم. وتحقيقاً للشفافية والإفصاح تسهل لمقدمي الزكاة آليه تتبع أمواله، وأوجه إنفاقها، والاطلاع على التقارير الخاصة بها، كما تمكن مستحقي الزكاة المتعفين أن لا يظهروا إلا عند فحص أوراقهم فقط وأنزال مستحقاتهم في حساباتهم البنكية مباشرة بعد أعدادها لهم عند التأكد من استحقاقهم للزكاة.

يضمن نموذج P3Z للدولة المزيد من الرقابة على المؤسسات العاملة في الزكاة من خلال تدقيق أوراقها واعتمادها قبل ادخالها المنظومة، والاطلاع على التقارير المالية التي تدقق مصادر الدخل وأوجه إنفاقه. وتتمكن الدولة كذلك إذا ما كانت تعتمد الزكاة في نظامها المالي والإداري الحكومي أن تحصل على الاعتمادات بالتسديد للشركات وبراءات الذمة المالية. كما تتيح لها تتبع أموال الزكاة الداخلة لها والخارجة منها والتحقق من المصادر وأوجه الانفاق في الاتجاهين. كما يضمن النموذج ليس فقط تطبيق الأطر القانونية للدولة في كافة أطرافها بل ويضمن عدم مخالفة الأطر القانونية للدول الأخرى كذلك. أنظر الشكل رقم (٥)



شكل رقم (٥) الأطر الرئيسية لنموذج P3Z المقترح

المراجع العربية:

- ١- الجيزاوي، د. محمد أحمد، الإدارة الاستراتيجية والأعمال الإلكترونية - إشكاليات النظرية والتطبيق، لندن، أي كتب للنشر، ٢٠١٨.
- ٢- شنايدر، جاري، ترجمة د. سرور إبراهيم، التجارة الإلكترونية، الرياض، دار المريخ للطباعة والنشر، ٢٠١٧.

- ٣- متولي، د. أحمد مصطفى، فقه الزكاة أحكامها وفتاويها، طبع بمعرفة الكاتب، نسخة إلكترونية، ٢٠١٧.
- ٤- القحطاني، د. سعيد بن علي، مصارف الزكاة في الإسلام، الرياض، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، ٢٠١٤.
- ٥- الصاوي، عبد الحافظ، توظيف أموال الزكاة في العالم الإسلامي - رؤية تنموية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢.
- ٦- عماوي، ختام عارف، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، ٢٠١٠.
- ٧- القرضاوي، د. يوسف، فقه الزكاة - الجزء الأول والثاني، القاهرة مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.
- ٨- علوان، عبد الله ناصح، أحكام الزكاة في ضوء المذاهب الأربعة، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، ١٩٨٥.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Yuji Kunii & Takashi Hosegawa, "Digital transformation in manufacturing distribution industry", Fujitsu scientific & technical Journal, Vol.55, No.1, (2019), P.P 3-8.
- 2- Anne Sassen and Others, "Rerouting digital transformations: sex cases in the airline industry", 52nd, Hawaii international conference on system sciences, URL: <https://hdl.handle.net/10125/59932>, (2019), P.P 4947-4956.
- 3- Aznan Hasan and Others, "A proposed human resource management model for Zakat institution in Malaysia", International Journal of Islamic finance, Emerald publishing limited, (2019).
- 4- Cecep M. Hakim and Others, "Designing shariah governance standard for Zakat management organization: Indonesia experience ", Baznas, badon amil zakat nasional,(2019-02)
- 5- Kenneth Russell and Others, "Business to digital transformation: a proposed framework for achieving business intelligence alignment ",

- Irish academy of management annual conference, University college Cork, (2018-09).
- 6- Ciara Heavin & Daniel J. Power, "challenges for digital transformation – towards a conceptual decision support guide for managers", *Journal of decision systems*, Vol.27, No. S1, P.P 38-45, (2018).
 - 7- Norlizawati Abd Rahman & Mohd Abdullah Jusah, "A review of board of director shariah supervisory board and zakat distribution performance in Malaysia", *international Journal of academic research in business and social sciences*, Vol. 8, No. 2, (2018), PP. 785-794.
 - 8- Annabeth Aagaard, *Digital business models: Diving transformation and innovation*, Palgrave macmillan, <https://doi.org/10.1007/978-3-319-96902-2>, (2019).
 - 9- Nils Urbach & Maximilian Roglinger, *Digitalization cases: how organization rethink their business for the digital age*, Springer, <https://doi.org/10.1007/978-3-319-95273-4>, (2019).
 - 10- Leslie A. Pal M. Evren tok, *Global governance and Muslim organization*, Palgrave macmillan, <https://doi.org/10.1007/978-3-319-92561-5>, (2019).